الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 25 ذو القعدة 1445 هـ • 2 يونيو 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 62 | عدد الصفحات 13

هوية الكويت الاقتصادية ... وبصمة سمو الرئيس

بقلم هشام الفهد

من حسن حظ الكويت في هذه المرحلة التي تحمل تحديات على الصعيد الاقتصادي أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله الأحمد الصباح تخصصه الأكاديمي الدراسي الدقيق من جامعة إلينوي في الولايات المتحدة الامريكية دراسة تمويل البنوك والاستثمارات.

ثم بدأ مسار حياته العملية في الحقل الاقتصادي من بوابة القطاع الخاص عبر شركة المركز المالي الكويتي مرورا بالبنك المركزي ثم رئيسا لبنك برقان وبعدها تنقل في مواقع عديدة في الشأن العام لحقائب اقتصادية من بينها وزارة المالية والنفط والتخطيط.

هذه التجربة الاقتصادية تعني الكثير والكثير في هذه المرحلة، وستسهل كثيرا من الولوج في أعماق ودهاليز الملفات الاقتصادية المتخمة والمثقلة بالعقبات والتحديات في ذات الوقت التي يحتاج بعضها لجراحات عاجلة جذرية وبشكل سريع.

ليس خافيا على أحد حال الوضع الاقتصادي وليس مستحيلا أو بعيد المنال أن نضع الكويت على الطريق الصحيح ونسارع الخطى لنواكب الركب الخليجي.

ليس صعبا أن نصنع هوية اقتصادية للكويت في ضوء ما تشهده المنطقة من تميز لكل دولة في مجال أو عدة مجالات منها على سبيل المثال نجد أن المملكة العربية السعودية وعت مبكرا أهمية التميز والتخصص في ملفات مثل الرياضة والترفيه والتصنيع وجذب الشركات العالمية ونسج الشركات والتحالفات الاقتصادية وأسست صناعات ثقيلة من بينها القطاع العسكري، فيما تميزت الإمارات الشقيقة في مجالات عدة في السياحة والترفيه ودخول عالم الفضاء والرقمنة وخدمات الموانئ وإعادة التصدير وقطاع الطيران وغيرها من المجالات ذات البعد المستقبلي الاستراتيجي لاسيما قطاعات الطاقة النظيفة.

فيما قطر تميزت وصنعت بصمة لها في عالم الرياضة عبر البناء والتنظيم للمحافل الدولية والبطولات العالمية والاستضافة وهي ماضية في تعزيز قطاع السياحة لديها عبر إنشاء منتجعات ساحرة بخدمات ضيافة عالمية.

الشقيقة البحرين منذ عقود تميزت كمركز مالي رائد في صناعة الصيرفة المالية الاسلامية والمصارف الحرة أو بنوك الأفشور (offshore banks) وجذبت كثير من الشركات والاستثمارات وتمضي بخطوات ثابتة على طريق تعزيز مكانتها، حتى أن بعض الشركات الخليجية تمركزت فيها كمقر إقليمي وسبق أن كانت هناك مجموعة زين.

وها هي سلطنة عمان تحتضن مصفاة الدقم أحد أبرز وأحدث المصافي النفطية وتسعى بقوة لتطوير قطاع الصناعة وجذب الاستثمارات الصناعية حسبما دعى الوفد الذي زار غرفة التجارة والصناعة مؤخرا.

أما الكويت فقد تميزت منذ عقود في مجالات عديدة وكثيرة لكن هذه القطاعات هرمت وتراجعت بسبب عدم التطوير وارتفاع جرعة السياسة على ما عداها حتى زحفت على كل الملفات الاقتصادية فجعلتها طريحة الفراش، مفتقدة حتى أهم المقومات الداعمة للنجاح الاقتصادي وهي البنية التحتية، وليس خافي على أحد حال الطرق المتآكلة منذ سنوات دون حل جذري، فمن أبسط الأساسيات أن تجد طريقا تسير فيه المركبة لتنقلك بأمان لمقر عملك أو تنقل بضاعتك لموانئ أو تذهب وتأتي من وإلى المطار عبر طريق غير متآكل.

انطلاقا من واقعنا الحالي نصدقك القول يا سمو الرئيس بأن الملف الاقتصادي هو أهم وأخطر ملف في هذه المرحلة، إن وضعت يدك عليه، وفقك الله، ستكون نجحت في وضع بصمة لن ينساها لك التاريخ وستسجل بل ستحفر اسمك بحروف من نور، فليس من السهل أبدا أن تقود سفينة تغير المسار من الانهيار الاقتصادي المنهج بفعل التراكمات، إلى استعادة الدولة لعافيتها الاقتصادية وقوتها المعهودة.

كل عوامل وعناصر النجاح متوفرة، فقط ضع يدك على الجرح واضغط بقوة الإرادة «زر التشغيل» وأبعد من طريقك كل متكاسل روتيني بيروقراطي لا يملك فكر التطوير والحداثة ولا يجيد الإنجاز بسرعات قياسية واستثنائية توازي سرعة المتغيرات من حولنا. استعن بالمخلصين المبدعين أصحاب الرؤية والقرار لا المرجفين الذين يخافون من انتقادات أو حملات (X - تويتر سابقا).

كلنا أمل في أن تستعيد الكويت عافيتها الاقتصادية والتجارية وأن تعود لها الريادة التي خفتت وتراجعت واهتزت تصنيفاتها وتذبذبت مع تباين أسعار النفط، فلا يجب ننسى وصول مستوى برميل النفط الى 16 دولار خلال جائحة كورونا. نتطلع أن نبني ونؤسس لمصادر دخل مستقبلية تكون رديفا للقطاع النفطي حتى لا نهتز على مؤشر أسعاره أو نكون رهينة لهذا المصدر الوحيد الذي سيخضع لقيود بسبب تغيرات المناخ. نحتاج سريعا إلى وضع أسس التحول نحو الطاقة النظيفة ودخول صناعة المشتقات النفطية لنعظم من عوائدنا، نريد أن نتحول من دائرة الاستخراج والبيع للنفط فقط إلى آفاق أكثر استدامة ولتكن فرحة والدنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد أطال الله في عمره عندما دشن مصفاة الزور قبل أيام هي بداية الانطلاق ونقطة التحول ورحلة العطاء فاصنعوا الفرصة تلو الفرصة ليرى إنجازاتكم وليصفق لكم فرحا وابتهاجا للإنجازات وهو يرى بصمات أبنائه الكويتيين.

نريد أن نضع ملف الأمان الاقتصادي بكل تشعباته على طاولة التنفيذ المؤسسي المدروس وفق منهج علمي وتخطيط عميق قوامه الإجابة على ماذا نريد أن نكون.

نريد أن ندرك ونحدد المخاطر في عالم سريع التغير والتقلبات لم يعد يعترف سوى بالقوة الاقتصادية المؤثرة.

نريد أن تستعيد الكويت وزنها وثقلها المعهود والمعروف تاريخيا والذي بناه قادتنا عبر عقود مضت.

ننتظر النفضة الكبرى من نافذة الاقتصاد التي ستكون «شرارة» الانطلاق الحقيقية.

وكما تعرف وأنت صاحب الخبرة والدراية بلغة الأرقام منذ بداياتك الأولى أن كل المشاكل حلها في الاقتصاد، إذا انتعشت الأوضاع الاقتصادية سينعكس هذا الوضع على الجميع وستتراجع كثير من المطالب على ميزانية الدولة سواء زيادات الرواتب أو حتى التوظيف، فالقطاع الخاص عندما ينتعش ويتوسع سيخلق وظائف إجبارية وسيتيح آلاف الفرص للمواطنين لأن التوسع يحتاج أيدى عاملة وكفاءات جديدة.

عندما تؤسس شركات عامة 50% منها للمواطنين و50% للحكومة ستكون مصدر إيرادي آخر للمواطن وستنعش أعمال وأنشطة البنوك مع هذه الدوره الاقتصادية.

بمشرط الجراح الماهر أعد الحياة للاقتصاد الكويتي فهو بوابة الازدهار لكل القطاعات والمجالات وهو طوق النجاة الحقيقي، أعد صياغة كل الملفات الاقتصادية بما يواكب تحديات العصر وضعها على سكة التنفيذ ومسارها الحقيقي.

على الخير نلتقي

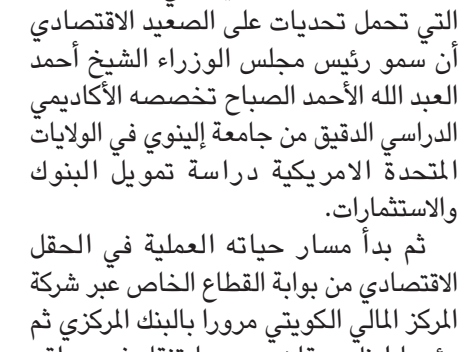

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 25 ذو القعدة 1445 هـ • 2 يونيو 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 62 | عدد الصفحات 13

عوائد مستثمري البورصة من التوزيعات النقدية تتفوق على الفائدة المصرفية

• أعلى عائد من الاستثمار ضعف الفائدة بنحو 4.5 مرة تقريبا

• مؤشر السوق الرئيسي حقق 6.97 % من بداية العام حتى مايو

• القيمة السوقية للسوق تكسر حاجز 41 مليار دينار بنمو 1.46 %

كتب بدرالعلي :

بختام الشهر الخامس من العام الحالي تفوق مؤشر السوق الرئيسي على مؤشرالسوق الأول وباقي مؤشرات السوق لنسبة العائد من بداية العام بعائد بلغ 6.97 % ، وجاء في المرتبة الثانية من الأداء لفترة الأشهر الخمسة مؤشر رئيسي 50 بعائد 5.53 % . فيما جاء أداء مؤشر السوق الأول من بداية العام وحتى نهاية مايو بعائد 2.75 %.

واعتبارا من تداولات اليوم يبدأ العد التنازلي من عمر النصف الأول من العام الحالي وذلك بقيمة سوقية إجمالية للبورصة 41.085 مليار دينار كويتي حيث نمت من بداية العام بنسبة 1.46 %.

وتترقب أوساط السوق بعض المبادرات الإيجابية ليتم التفاعل معها، وهناك العديد من المؤثرات الإيجابية التي ستتضح معالمها خلال الأيام المقبلة قبل عطلة عيد الأضحى سواء على صعيد استحواذات، أو إعلان بعض التسويات قبل إغلاقات النصف الأول أو تحقيق تخارجات لبعض الشركات فضلا عن عامل الدعم الأكبرالقادم من الإجـراءات الحكومية تجاه الملف الاقتصادي.

تجدر الإشـارة إلى أن عوائد الأسهم لأصحاب التوجهات الاستثمارية المتحفظة بعيدا عن المضاربات ومن توزيعات الأسهم النقدية حققت عوائد ممتازة بعضها يفوق الفائدة المصرفية بنحو 4.5 مرات.

في حين أن أقل عائد يبلغ 5.2 % أعلى من سعر الفائدة المدفوع على عام ونصف حتى عامين ونصف علما أن العائد النقدي يمكن للمستثمر أن يحصل عليه في غضون شهر ونصف إلى شهرين تقريبا بدءا من تاريخ يوم الحيازة حتى تحويل التوزيعات النقدية على الحساب.

وفيما تتفوق عوائد الاستثمار في السوق المالي، إلا أن ما يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار هو التعامل بحرص وتقديم العناية الكافية في انتقاء الأسهم الموثوقة التي تتمتع بسمعة وتاريخ جيد من الالتزام بالحوكمة والتعليمات الرقابية والتي تملك أصول جيدة وتاريخ من الأداء المتنامي الجيد.

وتنشر«الاقتصادية» مقارنة بين أعلى الشركات عوائد في البورصة من حيث التوزيعات النقدية مقارنة مع نسبة الفائدة المحددة مصرفيا وفق تسعير أحد المصارف الموثوقة على فترات زمنية متباينة أعلاها 60 شهرا.

جدول أعلى 27 شركة منحت المساهمين عائد من التوزيع النقدي

اسم الشركة	عائد التوزيعات النقدية %
السكب	18.5%
هيومن سوفت	13.5%
أوريدو	13.3%
أصول	12.3%
ب ك للتأمين	10.4%
بوبيان بتروكيماويات	9%
تسهيلات	8.5%
بورتلاند	8.4%
م الأعمال	7.9%
زين	7.8%
القابضة المصرية	7.8%
ورقية	7.7%
كويت للتأمين	7.6%
الساحل	7%

اسم الشركة	عائد التوزيعات النقدية %
التجاري	7%
الغانم	6.9%
وربة للتأمين	6.9%
تجارة	6.7%
أركان	6.6%
الكويت	6.5%
اجيليتي	6.5%
جي تي سي	6%
اس تي سي	6.1%
استثمارات وطنية	6%
بترولية	6%
نابيسكو	5.7%
سينما	5.6%
كابلات	5.2%

جدول العوائد من الفائدة المصرفية على الوديعة

الفائدة سنوية %	مدة الوديعة
% 3.75000	شهر
% 3.87500	شهران
% 4.00000	3 اشهر
% 4.12500	6 اشهر
% 4.25000	12 شهر
% 4.25000	18 شهر
% 4.25000	24 شهر
% 4.25000	30 شهر
% 4.00000	36 شهر
% 4.00000	42 شهر
% 3.87500	48 شهر
% 3.87500	54 شهر
% 3.75000	60 شهر

اختبار الوسيط المؤهل لم ينجح أحد ... وجولة جدية في أغسطس

• بمشاركة المقاصة و«الاستثمار» والرخصة مرهونة بثلاث اختبارات ناجحة

خاص الاقتصادية :

علمت «الاقتصادية « أن الاختبار الأخير الذي تم بشأن الوسيط المؤهل وشاركت فيه كافة شركات الوساطة و"الاستثمار" والمقاصة كجهة معنية بشكل رئيسي وأطراف أخرى ذات علاقة لم تعلن نتائجه والأمر مابين إلغائه أواعتباره كأن لم يكن، ما يعني ضمنيا أنه لم ينجح أحد في أقوى اختبار منذ انطلاقها قبل أكثر من عام.

وثمة الكثير من الملاحظات من الجهات الرقابية المشرفة على الملف، وسيتم تزويد الجميع بالملاحظات ومنحهم سلسلة توجيهات لتجاوز الاختبار المقبل والذي تم تحديده في أغسطس.

الملاحظات وفقا لمصادر غالبيتها فنية تقنية بحتة وسيكون بشأنها نقاشات، خصوصا ملف عمل حساب واحد لدى البنك الذي تتعامل معه شركة الوساطة على أن يكون تحت ذلك الحساب الواحد حسابات العملاء.

ومن المرتقب أن يتم الاستماع إلى ملاحظات كل الأطراف وأخذ الأراء الفنية الراجحة على محمل الجد لتجاوز التحديات خصوصا وأن هناك رأي من شركات الوساطة بضرورة أن ترى كل شركة عملية التسوية التي ستتم داخل البنك معتبرين أن التسوية تتم داخل البنك دون أن تراها الشركة قد تكون عملية صعبة كون العميل أولا وأخيرا يستثمر في البورصة من بوابة شركة الوساطة.

تجدر الإشارة إلى أن كل شركة وساطة عليها اجتياز ثلاث اختبارات بنسبة نجاح 100% حتى يمكنها الحصول على الترخيص اللازم.

يُذكر أن الوسيط المؤهل سيكون هو الطرف المخول بمتابعة الحسابات النقدية الخاصة بالمتداولين والتعامل معهم بعد إجراءات فصل الأسهم عن المبالغ، ويتسلم الوسيط المؤهل إدارة أموال عملائه وغير الجاهز يوكل متابعتها لعضو تقاصّ، كما سيحصل على صلاحيات منها إصدار الشيكات وإجراء التحويلات النقدية اللازمة منه إلى الحساب البنكي الخاص.

الاستثمارات الوطنية : اليوم إغلاق اكتتاب البيوت القابضة

تغلق شركة الاستثمارات الوطنية اليوم الأحـد 2 يونيو فترة الاكتتاب في الطرح الخاص لنحو 90 مليون سهم من رأسمال شركة البيوت الاستثمارية القابضة.

وكانت الشركـــة فتحت باب الاكتتاب وإبداء الرغبة رسميا في 19 مايو الماضي ووفقا لتقديرات أولية هناك إقبال كبير فاق التوقعات برغم أن سعـر السهم في الاكتتاب يبلغ 500 فلسا وهو سعر مرتفع، حيث يفوق قدرات شريحة كبيرة من الأفراد.

ووفقا لمصادر هناك طلب كبير من المؤسسات وكبار المستثمرين أصحاب الملاءة والذين لديهم قدرة على الاحتفـاظ بالسهم لفترة تتراوح بين 6 أشهر الى عام.

وشهدت المرحلة الماضية زيارات ميدانية لعدد من المستثمرين الاستراتيجين بسبب الرغبة في دخولهم ضـمـن هيكل المـلاك والاستمرار في الاحتفاظ بالسهم وتم تبيان بعض مواطـن القـوة وأهمهـا العقود التي بحوزة الشركة والمستمرة لفترات زمنية لا تقل عن 4 سنوات فضلا عن التوزيعات النقدية خلال عامين متتالين 10.1 ملاين في 2024 و11.1 مليون في 2025 وفقا لنشرة الاكتتاب وخطاب موجه للمستثمرين.

تجدر الإشـــارة إلى أن الشركة ستسحب سيولة تبلغ 45 مليون دينـــار كويتي، ومن المرتقب أن تدرج في النصف الأول من يناير.

«المستثمر الدولي» تطلب تمديد التصفية 3 سنوات أخرى

• من رمز استثماري في البورصة ومشروع اندماج مع «دلة» ... للحل • 19 سنة من التعثر في 2008 حتى يحصل المساهم على نصيبه من التصفية

كتب المحرر الاقتصادي :

عقدت شركة المستثمر الدولي الجمعية العمومية بحضور المصفي عبدالجليل حسين بنسبة حضور 52.4 %.

وتمت الموافقة على تمديد المهلة الزمنية لتصفية الشركة لثلاث سنوات جديدة.

وقد تحفظ على قرار تمديد التصفية بنك الإتمان وسجل تحفظه بنسبة 0.737 %، حيث طلب البنك أن تكون فترة التمديد لعام واحد فقط.

وقال حسين في مبررات طلب تمديد التصفية ثلاث سنوات بأن الهدف هو متابعة الدعاوي المتداولة أمام المحاكم وبالأخص الدعاوي التي لها تأثيرمالي ضد الشركة حيث أن المحاكم بحسب وصفه تأخذ شوطا كبيرا في الفصل في الدعاوي وخاصة التي يكون بها عدم اختصاص وإحالتها مرة أخرى لمحكمة أول درجة.

تجدر الإشارة إلى أن شركة المستثمر الدولي كانت أحد أبرز الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة الكويت، وفي عام 2001 رفعت رأسمالها من 17 مليون دينار كويتي إلى 50 مليون دينار لزوم مشروع الدمج مع مجموعة دلة البركة، وفي نهاية المطاف لم يكتب لهذا المشروع النجاح وكانت تلك الخطوة في هذا التوقيت من أجرأ الخطوات في أسواق المال في المنطقة ووصف وقتها بأنه اندماج الشجعان.

الأن في عام 2024 وبعد الأزمة المالية العالمية التي جرفت آلاف الشركات حول العالم دخلت الشركة في دائرة التعثر وبعد 16 سنة على الأزمة المالية العالمية تمدد الشركة مهلة التصفية ليحصل كل مساهم على نصيبه بعد 19 عاما تقريبا.

وكان رئيس مجلس الإدارة قد تحدث في مناسبات مختلفة بأن الوضع المالي للشركة حرج جدا وتم اقتراح حل الشركة في عام 2018 وبالتالي تم اتخاذ قرار التصفية في يناير 2019.

«الاقتصادية» تفتح ملف مشاكل وعقبات عامود الاقتصاد وركيزة الاستدامة

• شح الأراضي وتأخير القسائم الصناعية سهم في قلب الصناعة الكويتية

هل ستحتاج «الشدادية الصناعية» 40 عاما مثل جامعة الشدادية

كتب يوسف السهل:

مشاكل القطاع الصناعي التي يئن ويشتكي منها الصناعيين هي ذاتها التي يتم ترديدها منذ 20 عاما.

وفضلا عن التراكمات المستمرة، والتي وصلت حاليا إلى منطقة اليأس بسبب استمرار جبل المشاكل في النمو والاستفحال، وآخر أزمة والتي كانت بمثابة طعنة في خاصرة القطاع هي إلغاء أفضلية المنتج المحلي الكويتي أمام المنتجات الخليجية، وهي سابقة، فلم يحدث أبدا أن تلغي أي دولة ليس فقط في الخليج بل ربما في العالم كله، أفضلية منتجاتها أمام أي منتج آخر.

القاعدة والأصل هو حماية الصناعة المحلية وتوفير كل عناصر القوة والنجاح لها لأنها بساطة عامود الاقتصاد ومصدر الأمان والاستدامة وليس هناك شاهد أكثر تأكيدا على ذلك من أزمة كورونا التي كشفت للجميع أوجه ومواطن القصور والخلل.

شح الأراضي أم التحديات وجائحة القطاع:

التقاعس الذي تشهد عليه الإفصاحات الرسمية المنشورة في جريدة الكويت اليوم من الجهات المعنية والقائمة على شؤون وقطاع الصناعة والممثلة في الهيئة العامة للصناعة تفضح بوضوح التقاعس والتراخي الذي يؤدي إلى «تعطيش» قطاع الصناعة.

التطور والتوسع هي عملية طبيعية لأي عمل اقتصادي، وبالتالي فالأراضي هي «روح» القطاع الصناعي وأساس أي تطوير وتنمية وتوسع.

منذ عام 2017 تم الإعلان عن تخصيص قسائم لعدد من المصانع المستحقين بعد فرز طلباتهم واعتمادها من اللجان والجهات المختلفة وحتى اليوم 2 يونيو 2024، أي بعد نحو 7 سنوات، لم تتسلم المصانع قسائمها، فهل يعقل ذلك في قطاع متنامي تنافسي وفي سوق مفتوح لا يوفر أساسا الحماية الكافية للصناعة المحلية.

دراسات جدوى تتغير وأكلاف تتضاعف

كم مرة يمكن أن تتغير كلفة التوسعة وأرقام دراسات الجدوى خلال السنوات السبع التي ينتظرها المصنعين لاستلام قسيمة؟ وكم مرة تتغير أسعار الفائدة؟ على سبيل المثال قبل سنوات كانت الفائدة شبه صفرية وفي أفضل الأحوال تصل من 2 الى 3% لكنها تصل الآن إلى 7% .

غياب عقلية المطور والمحفز الشريك التنموي

الجهة الحكومية المعنية والقائمة على شؤون الصناعة لا تتعامل مع المصنعين بعقلية المطور وهذه معضلة كبيرة ترهق الصناعيين وفق تأكيداتهم لـ «الاقتصادية» بل كل ما يهمها هو جباية الإيجارات والاعتماد على الروتين المستندي لا أكثر، فما قد يحتاج إلى أيام في دول تتواجد فيها صناعات تابعة للمصانع الكويتية يحتاج لسنوات في السوق المحلي .

إيجارات باهظة ترفع كلفة الإنتاج ويدفعها المستهلك والمال العام

هذا الوضع المؤلم للواقع الصناعي يدفع بعض المصنعين للإيجار أو شراء مساحات في السوق بأكلاف عالية، وهذا الخيار يرفع ويضاعف من كلفة الإنتاج كثيرا وهو ما ينعكس على سعر السلعة النهائية للمستهلك وبالتالي تتعالى الشكاوى من ارتفاعات الأسعار وتضخمها ... وبالتبعية توجه المطالبات للدولة بزيادة الرواتب. فهل علمتم كيف أن عملية تأخير القسائم تضر في نهاية المطاف بالمال العام وترفع المطالبات المالية على الدولة من بوابة زيادة الرواتب بحجة الأسعار، في حين أن واقع المشكلة هي جهة حكومية لم تقم بواجبها في تسليم القسائم للصناعيين كي يزيدوا من الطاقة الإنتاجية لتلبية متطلبات واحتياجات السوق.

إغلاق المصانع تقزيم لحلم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتضييق هامش الاستيراد

كل صناعة محلية لها فوائد ومكاسب كبيرة على كل المستويات فهي تسد جزء من حاجة السوق المحلي بتوفير منتج كويتي آمن 100% بأعلى درجات الجودة، منتج طازج غير مخزن أو معالج لإطالة أمده، نموه يعزز من قوة الإنتاجية ويمثل مشروع ونواة للتطور وتحسين الصناعة ذاتيا أو إضافة منتجات مشتقة جانبية، في المقابل العقبات التي تتكدس تدفع بعض المصانع غيرالقادرة على التحمل نحو الإغلاق وبالتالي يخسر السوق فرص نحو التقدم والتطور وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

إطلاق المواعيد الزمنية دون التزام رسمي خسائر فادحة للمصانع

كشفت بعض المصانع لـ «الاقتصادية» أنه في ضوء الإعلانات الرسمية والتصريحات المتكررة من وزراء التجارة والصناعة ونشر قوائم المصانع في الجريدة الرسمية للدولة « كويت اليوم » تقوم بعض المصانع بعمل استعداداتها والتعاقد على شراء معدات وأجهزة صناعية من دول خارجية وتصل هذه المعدات والتي غالبا ما يكون معها عقود تركيب وصيانة ومع عدم الالتزام بتوزيع القسائم تضطر الشركات لتخزين المعدات والتي غالبا ما تصاب بالعطب والأعطال ويتسبب ذلك في خسائر كبيرة للشركات بسبب عدم الاستفادة من عقود الصيانة والتركيب والتشغيل والتدريب.

1 يخلقون أزمة موازية لطلبات الإسكان عبر التقاعس وتراكم الطلبات

2 إيجارات باهظة تنعكس على سعر المنتج وتعذي التضخم، والمال العام هو الخاسر عبر مطالبات زيادات الرواتب

3 خسائر باهظة للمصانع نتيجة استيراد المعدات وعدم تشغيلها

ملاحظات ذاكرة الاقتصاد:

• في 26 مارس 2014 أعلن وزير التجارة أن الشدادية ستحل ندرة وشح الأراضي الصناعية وحتى اليوم لا جديد يذكر ولا قديم يعاد.

• أخر 3 سنوات تعاقب نحو 4 وزراء زاروا منطقة الشدادية وحتى الأن لا توطين لمصنع بشكل رسمي.

• في 7 مارس الماضي زار وزيرالتجارة والكهرباء والأشغال ومدير الهيئة العامة للصناعة موقع الشدادية وتم التأكيد على أن الانجاز 90% والافتتاح في مايو .. أهلا يونيو.

• أعلنت الهيئة العامة للصناعة في 3 مارس 2019 رسميا في إعلان مدفوع ومنشور في الصحيفة الرسمية عن أنه بموجب اجتماع مجلس الإدارة رقم 5 لعام 2017 المنعقد الثلاثاء 26 سبتمبر 2017 وبموجب اجتماع لجنة تخصيص القسائم رقم 3 لعام 2019 المنعقد يوم 16يناير 2019 تمت الموافقة على منح قسائم صناعية في منطقة الشدادية لذا يرجى مراجعة الهيئة العامة للصناعة وحتى اليوم 2 يونيو لم يتسلم أحد قسيمة.

الهيئة العامة للصناعة

تعلن الهيئة العامة للصناعة أنه بموجب اجتماع مجلس الإدارة رقم (2017/5) المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 2017/9/26 . وبموجب اجتماع لجنة تخصيص القسائم رقم (2019/3) المنعقد يو
الإربعاء الموافق 2019/1/16 تمت الموافقة على منح قسائم صناعية في منطقة الشدادية الصناعية (حسب الكشف المرفق) وذلك بعد موافقة الجهات الحكومية والهيئة العامة للبيئة .
لذا يرجى من أصحاب العلاقة مراجعة الهيئة العامة للصناعة بمنطقة جنوب السرة -إدارة القسائم الصناعية- خلال 30 يوما من تاريخ نشر الإعلان مصطحبين معهم الموافقات والمستندا
التالية:

- أصل الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للصناعة وصورة عنها.
- صورة البطاقة المدنية (للأفراد).
- صورة عقد تأسيس الشركة (للشركات).
- حضور صاحب العلاقة شخصيا أو المفوض عنه بموجب تفويض رسمي .

صورة ضوئية عن إعلان الهيئة العامة للصناعة .

صندوق الأسرار

● بعض الشركات تعود لمجموعة واحدة في السوق لكن واحدة تعلن عن الهامش المتوقع من عوائد المناقصات التي تفوز بها في حين شركة تنتمي لنفس المجموعة لا تعلن عن أي عائد أو هامش ربحي رغم أنها الأكثر فوزا في المناقصات.

● رئيس مجلس إدارة شركة استثمار ممنوع من السفر وأرهق شقيقة الأصغر في حل مشاكله بدلا من التفرغ لتشغيل الشركة وتنمية أعمالها.

● بعض المسؤولين في جهة رقابية يتعاملون بفوقية واستعلاء وعداء مع بعض الشركات، عندما يطلب أي أوراق من الشركة، وتقوم الشركة بمناقشته والتأكيد على أن الأوراق المطلوبة مرفقة وموجودة، يقوم بزيادة الضغط على الشركة وطلب المزيد ويتعمد تأخير الموافقة ويطلب منهم تقديم المزيد من الأوراق وقدم من الأول وهكذا «...» ، على اعتبار أن الشركة ممنوعة من أن تناقش أو تتكلم، فقط تنفذ أوامر. لكن طفح الكيل " ما هكذا تورد الأبل ".

كل مسؤول في موقعه يتحمل أمانة تسهيل الأعمال ومراعاة القانون فلا سلطة مطلقة، والفيصل هو القانون و موقع المسؤولية ليست لتحدي هذا أو ذاك أو فوضى ومزاجية، فالقانون يحكم العلاقة وإذا عند المسؤول قصور في عدم فهم الملف أو التدقيق جيدا على الأوراق فالشركة لم تذنب عندما توضح بأنها قدمت الأوراق المطلوبة.

● حالات تضارب مصالح واضحة وصارخة تحتاج مراجعة وتعديل، لا يجوز إدارة أصول للغير والاطلاع في ذات الوقت على بيانات ومعلومات لجهات أخـــرى أو تكون مسؤول عنها.

● قـيـادي كبير مطلع على بيانات أثناء عودته من رحلة خارجية التقى رئيس مجموعة كبرى في السوق على الدرجة الأولى وأخذ راحته وقام « يثرثر « عن أسرار شركات ورؤساء شركات لرئيس المجموعة وقال له راقب ماذا سنفعل مع (...) الفكة قريبا جدا لأنك غير كفو لهذا المنصب يبدوا ما سمع عن النزاهة وأخلاقيات العمل.

● المجموعة أم 1000 سهم تصر بشكل غيرمفهوم على شراء نفس الكمية والحضور لثاني مرة على التوالي في إحدى الجمعيات المشهود لها بحسن الأداء والكفاءة والتركيز على النشاط التشغيلي، وتسجيل موقف وهمي لا أكثر.

● شهدت شركة استثمار "كانت عريقة" ، صراخ في أروقة الشركة كان أحد الأطراف الرئيس التنفيذي لدرجة أن أغلبية الموظفين والمسؤولين سمعوا النقاش الحاد، الرئيس مشغول منذ فترة وفاق على مخالفات وممارسات غير سليمة .. هذه نتيجة الإهمال وترك الخيط والمخيط بيد غيرالكفو.

● رئيس تنفيذي في شركة مدرجة كل مهمته وشغله الشاغل أن يمسك العصا من المنتصف بين اثنين من كبار الملاك، هل تلك المهمة كانت شرط من شروط التعيين، أليس في الشركة مساهمين آخرين ولهم حقوق أنت مؤتمن عليها أهم بكثير من هذه المهمة التي تطيل من عمرك الوظيفي. راقب الله في أعمالك ودعك من هذا وذاك.

● ملف مالي في شركة مدرجة تم التكتم عليه خلال الفترة الماضية سيظهر للعلن والجهات المعنية عليها التعامل بجدية مع الملف قبل أن تتم مسائلتها عن سبب التقاعس.

● مراقبي الحسابات عليكم مسؤولية والجهات الإشرافية أيضا لا تنتظرون شكاوي من أحد وقبلهم مجلس الإدارة معني ومسؤوليته جسيمة نظرا لإخفاء المعلومات.

● شركة عقارية كبرى غير لائق أن يتحكم فيها موظف درجة ثالثة ويقرر في أدق التفاصيل ويتحكم في قرارات التأجير للمساحات في بعض المشاريع لمن يعطي ولمن يمنع بمزاجية مطلقة.

البنك الأهلي الكويتي يرفع حصته في أهلي مصر

زاد البنك الأهلي الكويتي حصته في رأسمال البنك الأهلي الكويتي مصر إلى 98.69% وتم إبلاغ البنك المركزي الكويتي بالملكية الجديدة وعليه تم التأشير في سجل البنوك لدى « المركزي « بالتعديل الذي طرأ على نسبة الملكية.

تجدر الإشارة إلى أن البنك الأهلي الكويتي هو البنك الثاني الذي يملك مصرف في مصر بعد بنك الكويت الوطني.

تعثر وتأخير المشاريع وجه بشع للفساد

• ترك هيكل المشروع للتآكل جريمة في حق مشروعات الدولة

كتب بدرالعلي :

مع إعلان بدء صفحة اقتصادية جديدة عنوانها التنمية والازدهار وتحريك عجلة المشاريع فمن الضروري تصفير سجلات المشاريع المتعثرة وإغلاقها.

لكن من الضروري بمكان أن تكون هناك محاسبة خصوصا وأن ملف التعثرات في المشاريع وتأخيرها له انعكاسات سلبية، وحتى تكون في ذات الوقت رسالة للقادم ولضبط سوق المشاريع عموما يتوجب تكريس قواعد جديدة عنوانها «الانضباط» ثم «الانضباط" ، لأنه ببساطة إذا تم ترك كل مقاول يعتمد على غياب المسائلة والمحاسبة سيكون النهوض صعب في ظل منافسة سريعة التغير والمطلوب لها سرعة مضاعفة.

مقاولي المشاريع يحتاجون إلى ضوابط صارمة ومن يستطيع الوفاء بالتزاماته أمام الدولة في المواعيد المحددة يتقدم ومن لا يستطيع عليه أن يقتص الحق من نفسه ويبتعد عن عرقلة التقدم والانطلاق.

بمقدار الثقة الكبيرة والكافية في أن الكويت قادمة ومقبلة هناك ثقة بأن المحاسبة ستكون الرديف الموازي للمتغيرات القادمة وسترافق كل المشاريع لتكون عنوان جديد لأهم مرحلة فارقة في المسار الاقتصادي والتنموي الذي عانى لسنوات من التدخلات فتعطلت العجلة التنموية.

مصدر هندسي قال لـ «الاقتصادية « أن من أكبر الجرائم التي ترتكب في حق مشاريع الدولة هي ترك هيكل المشروع لسنوات طويلة عرضة للتآكل والتضرر من تغيرالفصول والطقس، فهكذا مشروع منذ 8 سنوات المتمثل في مركز الفروانية الصحي التخصصي، تعاقبت عليه 8 فصول من الشتاء وبالتالي تتراكم المياه وتتشبع بها الهياكل الأسمنتية وتصل إلى أعمدة الحديد وتصاب بالصدأ والتآكل وعند استكمال المشروع بعد هذه السنوات يكون عمر المشروع قصير وسرعان ما يعاني من الخرير والتآكل وتساقط الأسقف وانهيارات في بعض أجزاء من البنيان فهذه هي الأسباب، لأنه ببساطة ما بني على باطل فهو باطل، وبالتالي تكون النتيجة الحتمية إغلاق المشروع ثم إزالته وإعادة بناؤه وهنا تبرز أركان الجريمة في حق مشاريع الدولة عندما يعاني مشروع جديد من المشاكل أو يعاد هدمه وبناؤه أو يكون غير صالح للخدمة ما يخلق إزدحامات في مرافق أخرى.

حجر الزاوية

الجريمة الأخرى التي ترتكب وتستحق المحاسبة والتوقف أمامها، هي عملية استلام مشاريع الدولة، فيجب أن تكون هناك لجنة فنية هندسية متخصصة على أعلى مستوى من الخبرة والمهنية ومؤهلة علميا وليس هناك ما يمنع أن يتم عمل معايشات لها في دول أوروبية وأسيوية متقدمة مثل سنغافورة.

ملف استلام المشاريع يجب أن يكون بوابة الاعتماد لسلامة المشروع دون أي مواربة أو مجاملة فلطالما تسدد الدولة للمقاول أكلاف المشروع وحقوقه مصانة يجب أن يسلم الدولة عمل متقن سليم وفق مواصفات فنية عالية وبجودة تفوق حتى المتفق عليه و»الكويت تستحق الأفضل «.

تبقى الخسارة الأكبر هي المتمثلة في الوقت الذي يتضح أن لا قيمة له علما أن هدر 8 سنوات تتضمن الكثير من المأسي في تغير أكلاف فكم كانت كلفة هكذا مشروع في 2016 وكم ستصل حاليا بعد أن تضاعفت أسعار مواد البناء والأيدي العاملة.

وصدق من قال الوقت الضائع لا يعود (بنجامين فرانكلين). الوقت هو أحكم مستشار على الإطلاق (بريكليس)

صورة حية للمشروع المتعثر... تاريخ مباشرة العمل 2فبراير 2016

واجهة المشروع الرئيسية

تقصير جسيم في المسؤوليات وعدم تطبيق القانون

تراخي في المتابعة وكأن المشروع ليس للدولة

تاريخ بدء ونهاية التنفيذ إدانة كبيرة لكل مسئول

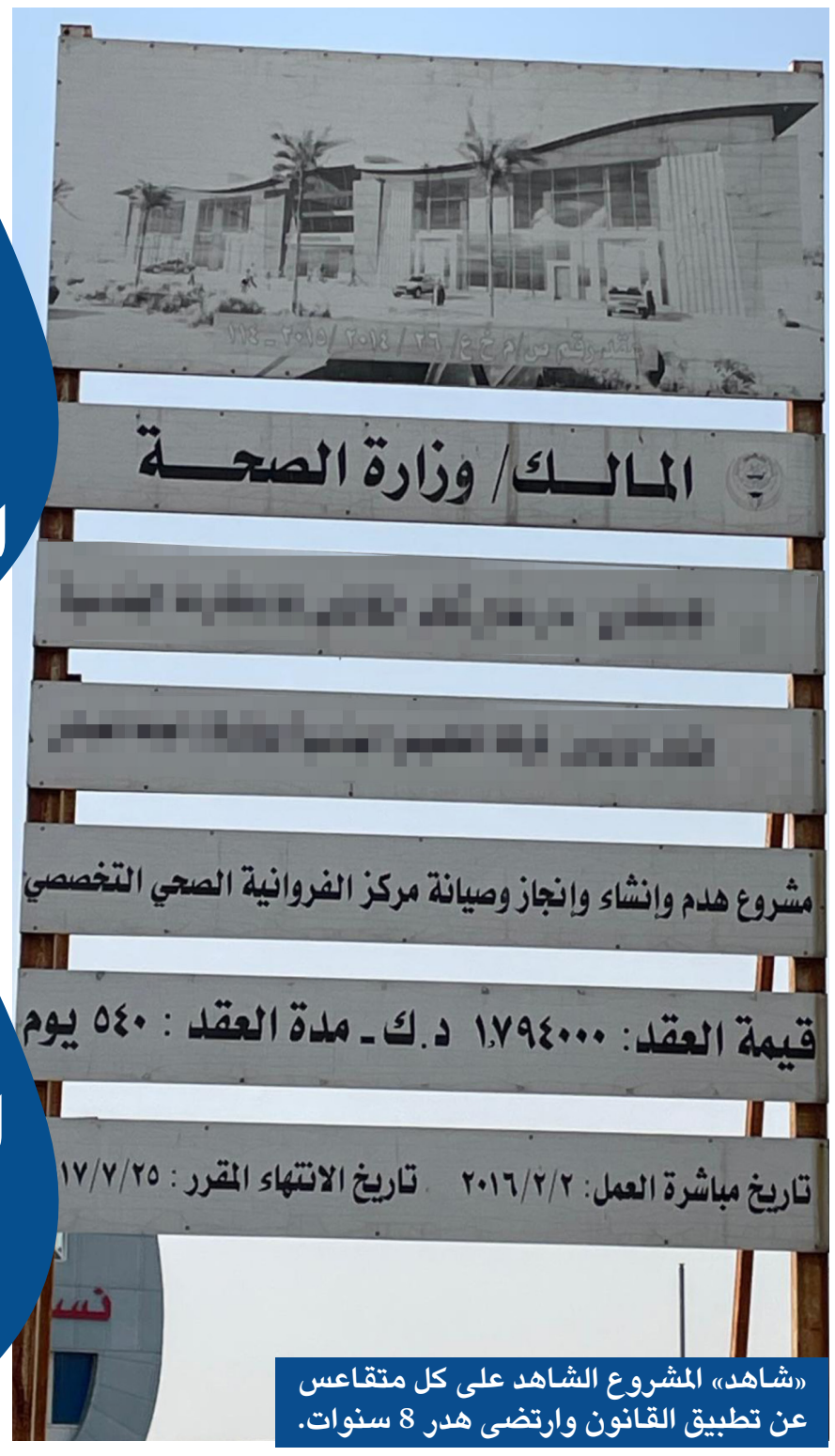

«شاهد» المشروع الشاهد على كل متقاعس عن تطبيق القانون وارتضى هدر 8 سنوات.

مركز الفروانية الصحي التخصصي بقيمة 1.79 مليون .. لكن الإهمال يضاعف الكلفة

لجنة استلام المشاريع الحكومية يجب أن تؤهل أوروبيا من خلال معايشات في دول متقدمة

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 62 • الأحد 2 يونيو 2024 م • 25 ذو القعدة 1445 هـ
aleqtisadyah.com

«الوطني» ينجح في تسعير أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي

• أولى الإصدارات الخضراء من الكويت تبرهن على التزام البنك بالحلول المالية المبتكرة

عصام الصقر

أعلن بنك الكويت الوطني عن نجاحه في تسعير أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج إصدار أوراق مالية عالمية متوسطة الأجل في شكل سندات خضراء غير مضمونة ذات أولوية بالسداد لأجل 6 سنوات وتاريخ الاستحقاق الأول بعد 5 سنوات.

وتشكل هذه السندات التي تم إصدارها وفق نظام الـ Regulation S ـ والـ144 A ، أول سندات خضراء يتمَ إصدارها من مؤسسة مالية كويتية كما تعد الأولى من بين أكبر الإصدارات الخضراء لمؤسسة مالية تقليدية في المنطقة وأول الإصدارات الخضراء لبنوك المنطقة في عام 2024.

ويعد بنك الكويت الوطني هو البنك الوحيد في المنطقة الذي يصدر سندات وفق نظام والـ A 144، مما يسمح للمستثمرين من الولايات المتحدة بالوصول إلى الإصدارات.

وجاء هذا الإصدار في إطار استراتيجية المجموعة التي تهدف إلى تعزيز وضع سيولة البنك بالعملات الأجنبية وتحسين النسب الرقابية وتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى أنه يبرهن على التزامها بمبادئ وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وبلغ إجمالي طلبات الاكتتاب على الإصدار الجديد 1.5 مليار دولار أميركي بخلاف أوامر الشراء من مديري الإصدار المشتركين ليصل معدل تغطية الإصدار إلى أكثر من 3 مرات ما يعكس مدى إقبال المستثمرين العالميين وثقتهم في جودة السجل الائتماني لبنك الكويت الوطني ومبادراته في مجالات الاستدامة كما يبرهن على ثقة المستثمرين في جاذبية الكويت كوجهة استثمارية.

وحظي إصدار البنك من السندات إقبالاً كبيراً من قاعدة متنوعة من المستثمرين والمؤسسات المالية حول العالم، إذ حقق إقبالاً لافتاً من مستثمري الولايات المتحدة الذين استحوذوا على 49 في المئة من تغطية الإصدار يليهم مستثمرو منطقة الشرق الأوسط بنسبة 26 في المئة ومستثمرو المملكة المتحدة بنسبة 18 في المئة ومن أوروبا بنسبة 5 في المئة فيما استحوذ المستثمرون من آسيا على 2 في المئة من تغطية الإصدار.

وعلى صعيد توزيع تغطية الإصدار من حيث فئات المستثمرين، فقد استحوذ مديرو الأصول على 69 في المئة ثم البنوك والخدمات المصرفية الخاصة للبنوك بنسبة 22 في المئة تليها مؤسسات حكومية وشركات التأمين وصناديق التقاعد بنسبة 9 في المئة من إجمالي طلبات الاكتتاب.

ومنح الطلب القوي من المستثمرين أفضلية كبيرة للبنك في تسعير تلك السندات عبر تحقيق هامش تسعير تنافسي بلغ 95 نقطة أساس فوق سعر الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية لمدة 5 سنوات وبعائد إجمالي 5.522 %.

وجرى إصدار السندات بخصم ليبلغ الكوبون 5.5 % ويتم توزيعه بشكل نصف سنوي حتى تاريخ الاستحقاق الأول ثم بعد ذلك فائدة متغيرة بنحو 116 نقاط أساس فوق معدل التمويل المضمون لليلة واحدة (SOFR) على أن يتم توزيعها بشكل ربع سنوي ويعد ذلك أقل هامش تسعير من قبل أي مؤسسة مالية في الكويت ومن بين الأقل في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يعكس ثقة المستثمرين في الجدارة الائتمانية لبنك الكويت الوطني.

وسيتم إدراج السندات في سوق أيرلندا للأوراق المالية كما سيخصص البنك مبلغاً يعادل صافي عائدات السندات حصرياً لتمويل الأصول الخضراء المؤهلة وفقاً لإطار التمويل المستدام الذي أطلقته مجموعة بنك الكويت الوطني في عام 2022.

وقد تم ترتيب الإصدار من قبل سيتي غروب وجي بي مورغان، وأتش إس بي سي وستاندرد تشارترد كمنسقين عالميين بالإضافة إلى سيتي غروب وجي بي مورغان، وأتش إس بي سي وستاندرد تشارترد وجولدمن ساكس إنترناشيونال وبنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك الكويت الوطني كمدراء إصدار مشتركين.

وأطلقت مجموعة بنك الكويت الوطني منذ سنوات استراتيجية الاستدامة على مستوى المجموعة، وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية لترتكز إلى نهج قائم على أربع ركائز ويكمن جوهر تلك الاستراتيجية في دعم التحول إلى اقتصاد مستدام وتعزيز التمويل المستدام في المنطقة، حيث تتمثل إحدى الركائز الاستراتيجية للبنك في «الخدمات المصرفية المسؤولة» التي تحدد نهج البنك في التحول إلى صافي انبعاثات صفرية عبر المنتجات والخدمات وكذلك الخيارات التمويلية التي يوفرها لعملائه.

وقطع الوطني شوطا طويلا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث قام بتدشين إطار عام للتمويل المستدام لدعم وتعزيز مساعيه في هذا الصدد، حتى أصبحت ركيزة أساسية في جميع نماذج أعماله وعملياته التشغيلية وثقافته المؤسسية، ما يعزز الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، وهو ما ينسجم أيضا مع خطط الكويت نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

كما يستهدف البنك وصول محفظة الأصول المستدامة إلى نحو 10 مليارات دولار أميركي بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك وضع الوطني أهدافًا مرحلية لخفض الانبعاثات التشغيلية بنحو 25 % بحلول عام 2025..

الجدير بالذكر أن الوطني ملتزم بمساعيه المتمثلة في دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطته وقراراته الاستثمارية، كما قام البنك بخطوات هامة عبر الانضمام إلى قائمة الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، والذي يعد أكبر مبادرة في العالم تخص الاستدامة للشركات لممارسات الأعمال المسؤولة.

إلى جانب ذلك انضم البنك إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، ليصبح بذلك أول بنك في الكويت ومن بين 6 بنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط تنضم إلى المؤسسات المالية الرائدة حول العالم في قياس والكشف عن انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بمحفظة الإقراض والاستثمار.

كما حصل مؤخراً وللعام الثاني على التوالي على تصنيف من الدرجة «C» لفئتي مكافحة التغيرات المناخية وحماية الغابات 2023 ضمن مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP).

1. اقبال من المستثمرين العالميين يعكس ثقتهم في قوة البنك الائتمانية ومبادراته للاستدامة
2. طلبات الاكتتاب على الإصدار الجديد وصلت مستوى قياسي بلغ 1.5 مليار دولار
3. اهتمام كبير على المستوى الدولي باستحواذ 74% من مستثمرين من خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4. السندات توفر أداة قوية لآفاق الاستثمار في المشاريع الخضراء وخلق أثر إيجابي على البيئة
5. الوطني يقدم نموذجاً يحتذى به في خطواته لمساندة الكويت نحو تحقيق رؤيتها الشاملة وترسيخ دعائم التنمية

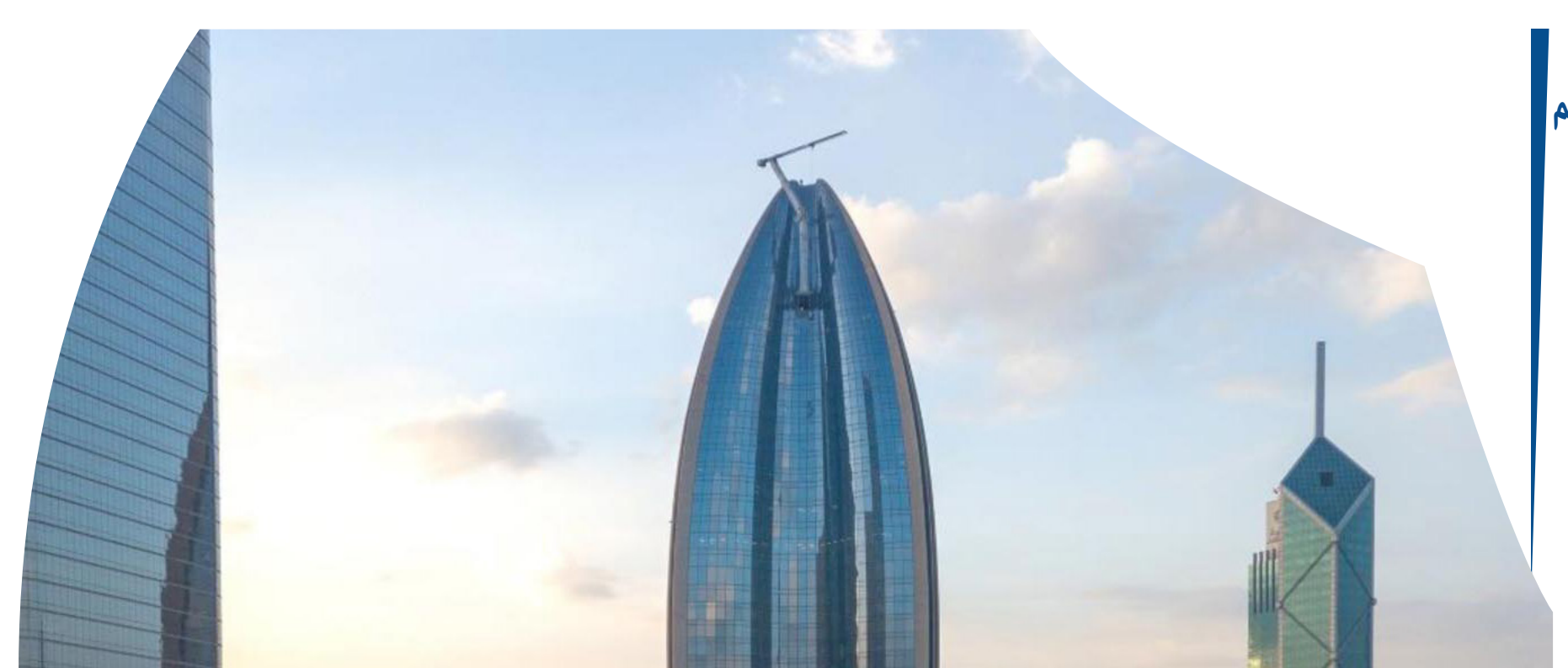

بالتعاون مع مؤسسة كويت نيوز الإعلامية وصحيفة كويت تايمز الإنجليزية وجمعية إنجاز

• «زين» تُطلق الموسم الخامس من برنامجها الصيفي للشباب

أعلنت زين عن انطلاق النسخة الخامسة من برنامجها الصيفي السنوي للشباب، والذي يأتي هذا العام بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين في مؤسسة كويت نيوز الإعلامية، وصحيفة كويت تايمز الإنجليزية، وجمعية إنجاز الكويت غير الربحية، ويستهدف الطلبة والطالبات من المرحلة الجامعية لتقديم فرص عمل ميدانية لصقل مجموعة واسعة من المهارات العملية والتسويقية والإعلامية خلال موسم الصيف.

قال مدير إدارة العلاقات المؤسسية في زين الكويت حمد المصيبيح مُعلّقاً: «يعود برنامجنا الصيفي في موسمه الخامس ليستكمل رسالتنا المُجتمعية في الاستثمار بطاقات الشباب من خلال توفير فرص التدريب الميداني التفاعلية، وذلك بما يصقل مهاراتهم ويؤهّلهم إلى دخول سوق العمل، خاصةً بعد النجاح المُميز والإقبال الكبير على المواسم الأربع الماضية».

وأضاف المصيبيح: «يُقدّم البرنامج فرص رائعة لطلبة وطالبات المرحلة الجامعية لخوض تجربة العمل في عالمنا الجميل، وبالتحديد في عدد من أفرع زين المُنتشرة بجميع أنحاء الكويت، ليكتسبوا من خلالها مجموعة واسعة من المهارات العملية مثل إدارة المبيعات، وخدمة العملاء، والعمل الجماعي، وغيرها، وذلك تحت إشراف فريقنا المُختص.»

واختتم قائلاً: «يأتي هذا البرنامج تحت مظلّة برنامج شبكة شباب زين FUN، وهو أحد أبرز المشاريع المُستدامة التي نقوم بتطويرها وتنميتها منذ أن أطلقنا نسختها الأولى في العام 2008، والذي قدّم لمئات الطلبة والطالبات فرصة الاستفادة من خبرة العمل الفعلية داخل زين عبر نظام عمل جزئي مع مكافأة تشجيعية شهرية، ونحن فخورون بالعديد من منتسبي برنامج FUN الذين أكملوا رحلتهم معنا وأصبحوا جزءاً من عائلة زين كموظفين بعد تخرجهم.»

من جانبها قالت جنى خلدون النقيب المدير التنفيذي للعلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية في مؤسسة كويت نيوز الإعلامية وصحيفة كويت تايمز الإنجليزية: «واجبنا المُجتمعي يدفعنا للمشاركة في مثل هذه البرامج المُميزة التي تتيح لنا التواصل المُباشر مع الطلبة والطالبات، ليتعرفوا على دور الإعلام وأهميته في صناعة وعي وثقافة المجتمع، والمساهمة في رفع الحس الإبداعي والابتكاري لدى الشباب.»

وتابعت النقيب بقولها: «في «كويت تايمز» و«كويت نيوز» نختار فرص الشراكة الإعلامية بعناية، وتأتي مُشاركتنا في برنامج زين الصيفي كون رؤيته تتماشى مع رؤيتنا لتمكين الجيل القادم من المُبدعين، كما نسعى لإضافة جانب جديد من الخبرات التي سيكتسبها المشاركون، وذلك عبر برامج تدريب مُصغّرة عن التحرير الإخباري وصناعة المحتوى والتحقيقات الصحافية والتصوير الفوتوغرافي وتصوير الفيديو والمزيد، ليتعرف الطلبة على تجربتنا الإعلامية الرائدة عن قرب.»

وقال مدير تطوير الأعمال والعلاقات الإستراتيجية في إنجاز الكويت جابر أشكناني: «إن الاهتمام بتطوير مهارات جيل الشباب هدفٌ مجتمعي اتفقت عليه كلٌ من إنجاز وزين منذ بداية شراكتنا الاستراتيجية قبل 19 عاماً، واستمرار هذا التعاون اليوم نابعٌ من إيمان الجهتين بتهيئة الشباب للمستقبل ودعمهم للانخراط في سوق العمل الخاص.»

«المصيبيح والنقيب وأشكناني يُعلنون انطلاق البرنامج».

وبيّن أشكناني قائلاً: «ستستضيف إنجاز ورش تدريبية خاصة للمُشاركين في برنامج زين الصيفي، نقدّم من خلالها مهارات عديدة تساعدهم على الاستعداد لوظيفة المستقبل، كما سنتعرف على طموحاتهم ورغباتهم الوظيفية، ونقدّم لهم التوجيه والإرشاد لرسم مسارهم الوظيفي، هذا وسيقوم خبراء إنجاز بالإشراف على المقابلات الوظيفية للمُتقدمين للبرنامج.»

وبعد انتهاء المقابلات الوظيفية وتحديد رغبات المشاركين، يتم توجيه جزء منهم للعمل في عدد من أفرع زين الرئيسية المُنتشرة في جميع أنحاء الكويت، لتعلّم مهارات أساسية مثل خدمة العملاء والتفاعل معهم، وبيع وتسويق المنتجات والإلكترونيات والأجهزة الذكية، ومهارات حل المشكلات وإدارة الوقت والعمل الجماعي وغيرها.

ويتم توجيه الجزء الآخر من الطلبة والطالبات للعمل في مؤسسة كويت نيوز الإعلامية وصحيفة كويت تايمز الإنجليزية، للتعرّف على طبيعة عمل المؤسسات الإعلامية، والمشاركة في إعداد التقارير الإخبارية، والتحرير، والتحقيقات الصحافية، وصناعة المحتوى، واستخدام الكاميرات والأجهزة الصوتية، هذا ويعمل المُتدربين بنظام دوام جزئي لساعات مُحددة أسبوعياً ولمدة شهر كامل، ويحصل كُلٍ منهم على مكافأة نقدية تشجيعية في نهاية البرنامج.

تقديم خدمة توصيل العيادي لأي مكان بالكويت لعملاء BLACK

• KIB يوفّر خدمة «العيادي» في كافة فروعه وأجهزته للسحب الآلي قبيل حلول العيد

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن توفير خدمة العيادي عبر شبكة فروعه المنتشرة في كافة أنحاء الكويت وعلى أجهزته للسحب الآلي، وذلك قبيل حلول عيد الأضحى المبارك. وتأتي هذه المبادرة السنوية بالتزامن مع مبادرة بنك الكويت المركزي التي أطلقها بهذه المناسبة، بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت. كما إنها تؤكّد في الوقت ذاته على التزام البنك بتوفير جميع الخدمات والحلول المصرفية التي تلبّي احتياجات عملائه وتضمن تمتّعهم بمستوى متقدّم من الرفاهية والراحة، وتعتبر جزءاً من برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية.

وبهذه المناسبة، قال مساعد المدير العام – الإدارة الخدمات المصرفية للأفراد في KIB، فيصل الشويرد: «يسرّنا أن نكون من السبّاقين إلى تهنئة الكويت حكومة وشعباً بحلول عيد الأضحى المبارك، ونواصل نهجنا الثابت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المصمّمة خصيصاً لتناسب متطلبات عملائنا وتتماشى مع أسلوب حياتهم العصري. كما إننا ندرك تماماً أهمية توفير خدمة العيادي بالنسبة لعملائنا أينما كانوا في الكويت، ونعتبر أن هذه الخطوة تسهم في ترسيخ أسس تواصلنا معهم وتجديد مشاركتنا لهم في احتفالاتهم بهذه المناسبة السنوية المباركة».

وأضاف: «إن هذه المبادرة الحيوية سوف تمكّن كافة عملائنا من الحصول على العيدية بسهولة وبجميع الفئات النقدية التي تشمل 1 و5 و10 و20 ديناراً كويتياً. هذا إضافة إلى كونها تشكّل جزءاً مهماً من الاحتفال بالعيد، إذ تساعد العملاء في توزيع العيدية النقدية على الأطفال كأحد أبرز التقاليد المستمرة حتى اليوم».

فيصل الشويرد

ومن الجدير بالذكر أن KIB يواصل تقديم خدمة توصيل العيادي حصرياً لعملاء باقة Black، وذلك في إطار جهوده المستمرة لتوفير وقتهم وجهدهم وتلبية متطلباتهم بمنتهى الراحة. علماً بأن هذه الخدمة متاحة على مدى 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، وتلاقي كل عام إقبالاً كبيراً وتؤكد نجاحها في تحقيق تطلعات عملاء KIB المتميّزين. ويمكن لعملاء باقة Black تقديم طلب للحصول على الخدمة الحصرية، وذلك من خلال التواصل مع مركز خدمة العملاء عبر الرقم 1866866 أو بالتواصل مع مسؤول علاقات العملاء الخاص، حيث يتسنى لعملاء Black التقدم بطلب خدمة توصيل العيادي ابتداء من يوم الاحد الموافق 2 يونيو وحتى 12 يونيو.

وتجدر الإشارة إلى أن حرص KIB على توفير الحلول المصرفية الاستثنائية، على غرار خدمة العيادي، يعكس جهوده الدؤوبة في الارتقاء بالتجربة المصرفية لكافة شرائح العملاء، وتقديم أفضل مستوى من المنتجات والخدمات التي تتجاوز توقّعات العملاء وتضيف الرفاهية إلى تفاصيل حياتهم اليومية، وذلك انطلاقاً من شعاره المؤسسي بنك للحياة.

شرح الصورة: فيصل الشويرد مساعد المدير العام – الإدارة الخدمات المصرفية للأفراد في KIB

بنك برقان يختتم رعايته لحفل «أم كلثوم مع مروة ناجي» بالشراكة مع المجموعة الوطنية للصناعات الإبداعية

مشاري شهاب

مروة ناجي تتألق بأداء روائع أم كلثوم على مسرح الشيخ جابر الأحمد الثقافي

في إطار التزامه الثابت ببرنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية وحرصه على تقديم أفضل تجربة مصرفية لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، اختتم بنك برقان رعايته للحفل الغنائي «أم كلثوم مع مروة ناجي» الذي استمر على مدار يومين، بالشراكة مع المجموعة الوطنية للصناعات الإبداعية (NCIG). ولاقى العرض، الذي أقيم في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، نجاحاً كبيراً، حيث وصل عدد الجمهور إلى 1700 يومياً، بمن فيهم عملاء الخدمات المصرفية الخاصة الذين وجه لهم بنك برقان دعوات خاصة لحضور الحفل. وتأتي هذه الرعاية ضمن جهود البنك المستمرة لتنمية قطاع الفن والترفيه في الكويت، مع التزامه الثابت بدعم المبادرات الثقافية والفنية في المجتمع.

وبهذه المناسبة، قال مشاري شهاب، مدير عام – الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك برقان: "تماشياً مع شعارنا «معاً بخطى واثقة لإدارة الثروات» وضمن استراتيجيتنا في بنك برقان، نحرص دائماً على خلق تجارب فريدة من نوعها لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وتقديم الميزات الحصرية والخدمات والمنتجات التي صمّمت خصيصاً لهذه الشريحة المميزة بما يلبّي احتياجاتهم وتطلعاتهم. كراع استراتيجي للأمسية الغنائية «أم كلثوم مع مروة ناجي»، سررنا بتوجيه دعوات لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة لحضور المسرحية الغنائية التي تهدف إلى نقل الجمهور إلى ذكريات الماضي وتحيي ليالي الأيقونة الغنائية أم كلثوم في قلوب عشاقها من خلال مشاهد تمثيلية ومقطوعات من أشهر وأروع أغانيها. وهذه الاحتفالية تتزامن مع مرور 100 عام على أول ظهور لكوكب الشرق أم كلثوم».

وأضاف شهاب: «نسعى ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية إلى خلق شراكات ناجحة ومستدامة في مختلف المجالات، فنحن فخورون بشراكتنا الأولى مع المجموعة الوطنية للصناعات الإبداعية NICG التي تعتبر اليوم واحدة من أبرز الشركات الداعمة لتطوير قطاع الفنون والترفيه في الكويت».

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان، ومن منطلق التزامه ببرنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية، يواصل دعم الأفراد والمؤسسات التي تكرس عملها للنهوض بقطاع الفنون والترفيه المحلي، إضافةً إلى المواهب الشابة التي تنطلق بطموحاتها إلى آفاق جديدة مع دمج فنون مختلفة، واعتماد تقنيات متطورة واتّباع التوجهات الفنية الرائجة حول العالم.

شرح الصورة: مشاري شهاب، مدير عام – الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك برقان.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 62 • الأحد 2 يونيو 2024 م • 25 ذو القعدة 1445 هـ
aleqtisadyah.com

الشال : 3 تحديات اقتصادية تواجه الكويت لا خيار أخر سوى مواجهتها

ALSHALL الشال

1 المالية العامة في الكويت ليست فقط غير مستدامة ... لكنها بائسة

2 علاقة سلبية بين المصروفات الضخمة والانتاجية الضئيلة تحتاج وقفة

3 جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية 22.808 مليار دينار كويتي

استعرضت التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات والأبحاث الاقتصادية تقرير صندوق النقد الدولي وموديز عن الإصلاح الاقتصادي وقال ما بين التاسع والسادس عشر من شهر مايو الفائت ، صدر تقريران في توصيف وضع الاقتصاد المحلي، الأول إصدار صحفي لبعثة صندوق النقد الدولي، والثاني لوكالة موديز للتصنيف الائتماني ، ولا جديد إطلاقاً في أي منهما. عناصر قوة الاقتصاد هي مصداته المالية وهي مدخرات من زمن رواج سوق النفط ، ذلك ضمن ثبات تصنيفه الائتماني السيادي عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة ، والمخاطر التي تواجهه ثابتة أيضاً ، وهي مخاطر العجز عن تحقيق أي إصلاح مالي أو اقتصادي، ومخاطر التحول المتسارع عن الوقود الأحفوري بما لا يرجح أي رواج لسوق النفط لشراء المزيد من الوقت في المستقبل كما حدث بعد خريف عام 2014، وما حدث بعد أزمة جائحة كورونا وما تلاها من حرب روسيا على أوكرانيا. ويذكر صندوق النقد الدولي بأن اقتصاد الكويت حقق انكماش حقيقي بـ 2.2% في عام 2023، وسوف يحقق انكماش إضافي بنحو 1.4% في عام 2024 بسبب الخفض في مستوى إنتاج النفط في يناير الفائت ضمن إتفاق أوبك+ من أجل دعم الأسعار، أي استمرار في انحسار الأداء الاقتصادي الناتج عن استمرار اعتماد شبه كامل لاقتصاد البلد على صادرات النفط.

وذكر تقرير الشال ان ثلاثة نماذج من التحديات الجوهرية التي لا خيار للكويت سوى مواجهتها وهي :

، التحدي الأول، هو ضمان استدامة المالية العامة، والمالية العامة في الكويت ليست فقط غير مستدامة، ولكنها بائسة أيضاً من زاوية العلاقة السلبية بين حجم مصروفاتها الضخمة وحجم إنجازها أو إنتاجيتها الضئيلة. والتحدي الثاني هو العجز المتزايد لاقتصادها عن تنويع مصادر دخله ، وواقع الاقتصاد المحلي كما ذكر في تقرير صندوق النقد الدولي هو اتساع الهوة في غير صالح تنافسيته ، أي استمرار ضعفها، بينما صراع الدول في توظيف سياساتها النقدية والمالية هو حول حماية تنافسية اقتصاداتها. والتحدي الثالث هو انحدار مستوى كفاءة رأسمالها البشري، فالتعليم العام متخلف 4.8 سنة دراسية، والتعليم العالي يتخلف سنوياً، إضافة إلى إنتشار الشهادات العلمية المزورة أو الضعيفة أو تضخم أعداد التخصصات التي لا حاجة لها، وأصبح جيل هذا المستوى من التعليم في سدة المسئولية، وذلك أخطر ما يحدث لأي بلد.

لا يغطي تقرير الشال الجانب الدستوري أو السياسي ، ما يعنينا هو البعد الاقتصادي بعد ما حدث من انتقال معظم السلطة ومعها معظم المسئولية إلى الحكومة بعد تعليق مواد في الدستور، فهي المشرع وهي المنفذ وهي المراقب. وفهم حقيقة التحديات، وكثير منها غير ما ذكرناه مثل سوق العمل، لا يختزل الإصلاح في ردم حفرة أو تسوية طريق، رغم أنها مستحقة، لأنها خطايا ليس لها من الأساس أن تحدث ، والانتقال من مستوى ما تحت الصفر إلى الصفر ليس في واقعه إنجاز. ومعظم المسئولية لما حدث للكويت في الماضي كان مسئولية حكوماتها، والسؤال المستحق، هو، ما إذا كان التشكيل الحكومي الجديد يختلف في محتواه ونهج أدائه عن سابقيه من زاويتي مستوى الفهم ومستوى القدرة على مواجهة التحديات الحقيقية ما يجعله يرتقي إلى مستوى تعاظم سلطته، ومعها مسئولياته.

النفط والمالية العامة – مايو 2024

با نتها ء شهر ما يو 2024 انتهى الشهر الثاني مـــن الـسـنـة المالية الحالية 2024/ 2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مايو نحو 85.2 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 15.2 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 21.7% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2023/ 2024 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، ≫

4 انحدار كفاءة رأس المال البشري والتعليم متخلف 4.8 سنة دراسية

5 أخطر ما يحدث لأي بلد تصدر جيل الشهادات المزورة سدة المسئولية

6 سيولة البورصة في 101 يوم عمل من بداية العام 5.798 مليار دينار

• مخاطر العجز عن تحقيق أي إصلاح مالي أو اقتصادي ... مستمرة

ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2024 أعلى بنحو 1.0% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، بينما أدنى بنحو 5.5 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90.7 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيـرادات نفطية في شهر مايو بما قيمته نحو 1.672 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيـرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 20.380 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.146 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 16.234 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.428 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 22.808 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.555 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2024/2025 عجزاً قيمته 1.747 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط.

أداء بورصة الكويت – مايو 2024

كان أداء شهر مايو مختلطاً مقارنة بأداء شهر أبريل، حيث ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع أداء متذبذب لمؤشرات أسعار بورصة الكويت. فقد انخفض مـؤشر السوق الأول بنحو 0.1-%، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.6%، وحقق مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين ارتفاعاً طفيفاً جداً بنحو 0.01%، وارتفع كذلك مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 0.6%.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في مايو مقارنة بسيولة أبريل حيث بلغت نحو 1.287 مليار دينار كويتي، من مستوى 966.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 33.2%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر مايو وهو الأهم، نحو 58.5 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنحو 9.0% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أبريل البالغة نحو 53.7 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري (أي في 101 يوم عمل) نحو 5.798 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 57.4 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 38.6% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2023 البالغ نحو 41.4 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 33.8% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2023 البالغ نحو 42.9 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 2.7% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.9% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة (ضمنها 4 شركات في السوق الأول) تبلغ قيمتها السوقية نحو 3.2% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 21.6% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر مايو 2024، فكان كالتالي:

السوق الأول (33 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 941.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 73.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 86.3% من سيولته ونحو 63.1% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 13.7% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 41.9% من سيولته، نحو 27.6% لبيتك ونحو 14.2% للوطني، وحظيَ البنكان بنحو 30.6% من سيولة السوق، وتلك نسب تركز عالية. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري نحو 74.6%.

وحظي السوق الرئيسي بنحو 344.4 مليون دينار كويتي أو نحو 26.8% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 75.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 24.5% من سيولته ما يعني أن مستوى تركز السيولة فيه أيضاً عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري نحو 25.4%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي بين ما مضى من العام الجاري والعام الفائت، نرى مؤشراً على ارتفاع في نصيب السيولة للسوق الرئيسي حتى نهاية مايو 2024 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2023، حينها كان نصيب السوق الأول 79.1% تاركاً نحو 20.9% لسيولة السوق الرئيسي، وذلك تطور إيجابي إن استمر.

نتائج بنك الكويت الدولي – الربع الأول 2024

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 6.15 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.63 مليون دينار كويتي ونسبته نحو 74.5% مقارنة بنحو 3.52 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع الإيـرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 22.9%، وصولاً إلى نحو 21.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 17.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2023. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيـرادات التمويل بقيمة 5.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 63.0%، وصولاً إلى نحو 15.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 9.3 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند إيرادات استثمارات بقيمة 2.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 61.6-%، وصولاً إلى نحو 1.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.2 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 749 ألف دينار كويتي أو بنسبة 7.0%، ليصل إلى نحو 11.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 10.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2023، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجـمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 54.4% بعد أن كانت نحو 62.5% خلال الفترة ذاتها من عام 2023. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 3.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت نسبته 16.8% أو نحو 461 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 2.7 مليون دينار كويتي. وكل ما تقدم يفسر ارتفاع هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 29.1% بعد أن كان عند نحو 20.5% خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل انخفاضاً بلغ قدره نحو 156 مليون دينار كويتي ونسبته 4.3-%، ليصل إلى نحو 3.459 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.615 مليار دينار كويتي في نهاية العام السابق، بينما ارتفع بنحو 24.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.7% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ نحو 3.435 مليار دينار كويتي. وانخفض بند مدينو تمويل بنحو 46.5 مليون دينار كويتي أي بنحو 1.9-%، ليصل إلى نحو 2.439 مليار دينار كويتي (70.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.486 مليار دينار كويتي (68.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، وانخفض بنحو 5.0-% أو نحو 129.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.568 مليار دينار كويتي (74.8% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2023. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.4% مقارنة بنحو 88.3%. وانخفض أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 35 مليون دينار كويتي أو بنحو 19.6-%، وصولاً إلى 143.4 مليون دينار كويتي (4.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 178.4 مليون دينار كويتي (4.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، بينما ارتفع بنحو 41.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 40.6% مقارنة بنحو 102 مليون دينار كويتي (3.0% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2023.

وتشير الأرقـام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 156 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.9-%، لتصل إلى نحو 3.031 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.187 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023. وانخفضت بنحو 54.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة 1.8-%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغ نحو 3.086 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.6% مقارنة بنحو 89.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2023. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.2% مقارنة بنحو 5.5%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.7% مقارنة مع نحو 0.4%. وارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 14.9% مقارنة بنحو 12.0%. وكذلك ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 3.82 فلس مقارنة بنحو 3.06 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 10.99 ضعف مقارنة مع نحو 15.28 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 10.2-% مقابل ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنسبة 24.8% عن مستواهما في نهاية مارس 2023. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة مقارنة مع 0.9 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

اجمالي الايرادات التشغيلية الربع الأول 2024

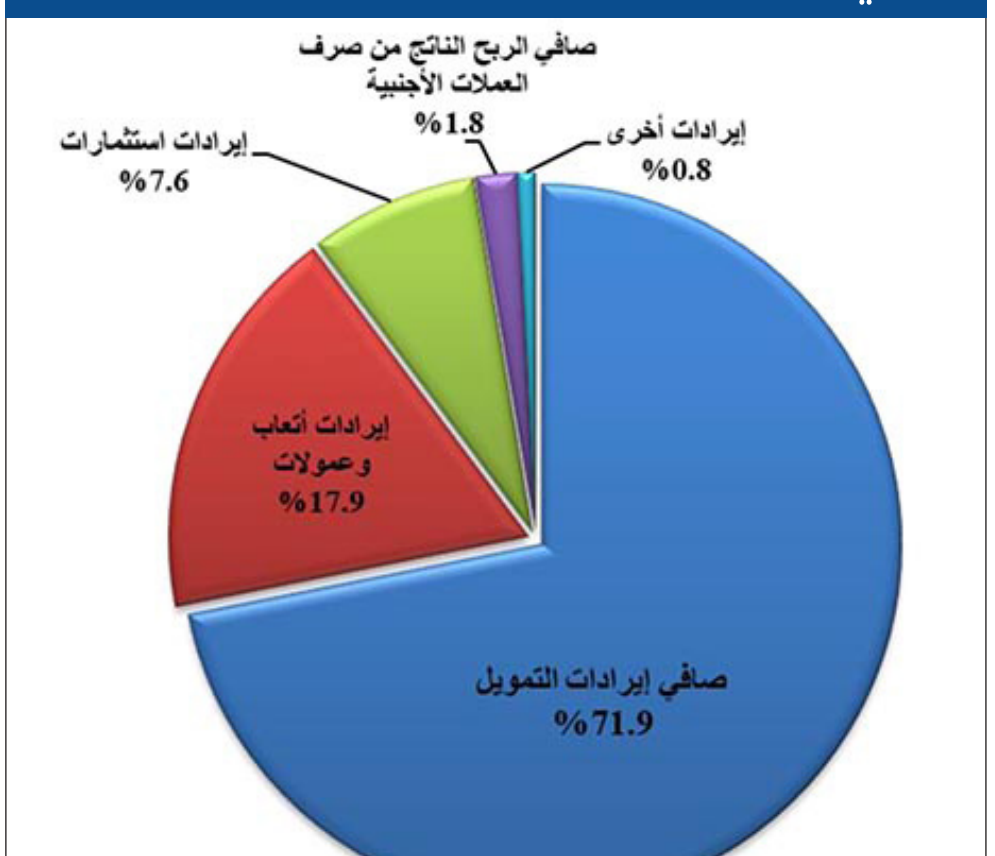

البيـان	2024/03/31 (ألف دينار كويتي)	2023/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	3,459,107	3,434,891	24,216	%0.7	↑
مجموع المطلوبات	3,031,217	3,085,939	54,722-	%1.8-	↓
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	333,194	254,488	78,706	%30.9	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	21,101	17,168	3,933	%22.9	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	11,479	10,730	749	%7.0	↑
المخصصات	3,207	2,746	461	%16.8	↑
الضرائب	265	167	98	%58.7	↑
صافي الربح	6,150	3,525	2,625	%74.5	↑
المؤشـرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.7	%0.4			↑
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%7.2	%5.5			↑
**العائد على معدل رأس المال	%14.9	%12.0			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	3.82	3.06	0.76	%24.8	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	168	187	19.0-	%10.2-	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	10.99	15.28			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.8	0.9			

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2024 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2023 ونهاية مارس 2024.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

الشال ALSHALL

البيان	الأسبوع الثاني والعشرون	الأسبوع الحادي والعشرون	التغير
	2024/05/30	2024/05/23	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	609.9	617.4	%1.2-
مؤشر السوق العام	7,051.9	7,134.7	%1.2-
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	333,543,625	271,458,375	
المعدل اليومي (د.ك)	66,708,725	54,291,675	%22.9
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,330,116,419	1,659,332,457	
المعدل اليومي (أسهم)	266,023,284	331,866,491	%19.8-
عدد الصفقات	83,608	89,097	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	16,722	17,819	%6.2-

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	102,619,260	%30.8
بنك الكويت الوطني	44,262,217	%13.3
شركة الاتصالات المتنقلة	13,682,263	%4.1
شركة المباني	12,763,535	%3.8
بنك الخليج	10,868,821	%3.3
الإجمالي	184,196,095	%55.2
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	177,587,650	%53.2
قطاع الخدمات المالية	62,081,567	%18.6
قطاع العقار	31,667,477	%9.5
قطاع الصناعة	25,866,726	%7.8
قطاع الاتصالات	15,595,009	%4.7

	الأسبوع الثاني والعشرون	الأسبوع الحادي والعشرون
	2024/05/30	2024/05/23
عدد شركات ارتفعت أسعارها	10	10
عدد شركات انخفضت أسعارها	17	15
عدد شركات لم تتغير أسعارها	2	4
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 609.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 7.5 نقطة ونسبته 1.2% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 8.2 نقطة أي ما يعادل 1.4% عن إقفال نهاية عام 2023.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	إسم الشـــركة	يوم الخميس 2024/05/30	يوم الخميس 2024/05/23	الفرق %	إقفال 2023	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	722.9	728.1	(0.7)	718.1	0.7
2	بنك الخليج	238.9	243.6	(1.9)	251.8	(5.1)
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	525.3	(1.8)	536.7	(3.9)
4	البنك الأهلي الكويتي	218.1	216.5	0.7	176.6	23.5
5	بنك الكويت الدولي	221.9	226.9	(2.2)	184.6	20.2
6	بنك برقان	278.2	276.6	0.6	242.8	14.6
7	بيت التمويل الكويتي	3,644.8	3,717.5	(2.0)	3,312.4	10.0
	قطـــــاع البنـــــــوك	**753.5**	**762.4**	**(1.2)**	**720.2**	**4.6**
8	شركة التسهيلات التجارية	128.5	124.9	2.9	114.8	11.9
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	936.8	954.9	(1.9)	921.8	1.6
10	شركة الاستثمارات الوطنية	312.1	319.6	(2.3)	300.7	3.8
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	418.6	428.9	(2.4)	363.2	15.3
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	97.7	97.7	0.0	92.8	5.3
	قطـــــاع الاستثمـــــــار	**274.0**	**277.4**	**(1.2)**	**253.9**	**7.9**
13	شركة الكويت للتأمين	110.7	116.9	(5.3)	103.6	6.9
14	مجموعة الخليج للتامين	1,674.5	1,674.5	0.0	1,631.1	2.7
15	الشركة الأهلية للتأمين	330.8	310.5	6.5	252.5	31.0
16	شركة وربة للتأمين	177.8	176.6	0.7	124.5	42.8
	قطـــــاع التأميـــــــن	**438.7**	**436.9**	**0.4**	**404.6**	**8.4**
17	شركة عقارات الكويت	422.6	432.3	(2.2)	399.2	5.9
18	شركة العقارات المتحدة	119.6	123.8	(3.4)	113.7	5.2
19	الشركة الوطنية العقارية	341.0	334.1	2.1	242.6	40.6
20	شركة الصالحية العقارية	1,940.9	1,958.8	(0.9)	1,818.8	6.7
	القطـــــاع العقـــــــاري	**314.2**	**316.7**	**(0.8)**	**277.4**	**13.3**
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	340.8	344.7	(1.1)	293.0	16.3
22	شركة أسمنت الكويت	268.3	274.4	(2.2)	202.0	32.8
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	495.6	479.2	3.4	523.6	(5.3)
	القطـــــاع الصناعـــــــي	**280.0**	**279.7**	**0.1**	**255.6**	**9.5**
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	820.4	881.3	(6.9)	751.4	9.2
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2,282.8	2,352.9	(3.0)	3,965.7	(42.4)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	659.7	694.1	(5.0)	843.9	(21.8)
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	36.1	34.7	4.0	29.6	22.0
	قطـــــاع الخدمـــــــات	**873.0**	**910.9**	**(4.2)**	**1,264.0**	**(30.9)**
28	شركة نقل وتجارة المواشي	90.8	90.0	0.9	81.7	11.1
	قطـــــاع الأغذيـــة	**436.8**	**436.6**	**0.0**	**434.6**	**0.5**
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	621.7	614.4	1.2	699.0	(11.1)
	الشركـــات غيـــر الكويتيـــة	**177.4**	**177.0**	**0.2**	**181.3**	**(2.2)**
	مؤشـــــر الشـــــــال	**609.9**	**617.4**	**(1.2)**	**601.7**	**1.4**

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

البنك الدولي: مسافات السفر لسفن الشحن والناقلات زادت بنسبة 53%

• أزمة الشحن عبر البحر الأحمر تداعيات اقتصادية وبيئية

ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي أن البحر الأحمر وهو ممر حيوي لنحو 30% من حركة الحاويات في العالم، يواجه أزمة شحن على نطاق غير مسبوق في الوقت الحالي.

أدى الصراع الأخير في الشرق الأوسط إلى شن هجمات على السفن التجارية، مما تسبب في تراجع كبير في النشاط التجاري البحري وحتى نهاية مارس 2024، انخفض حجم حركة المرور عبر قناة السويس الاستراتيجية ومضيق باب المندب إلى النصف، في حين شهد المسار البديل عبر طريق رأس الرجاء الصالح زيادةً بنسبة 100% في أنشطة الملاحة البحرية.

ولهذه الأزمة تداعيات بعيدة المدى، ليس فقط على صناعة الشحن البحري، ولكن أيضاً على البيئة والاقتصاد العالمي. وأدى استخدام طرق الملاحة الطويلة التي فرضتها الأوضاع الحالية إلى زيادة مسافات السفر لسفن الشحن والناقلات بنسبة تصل إلى 53%، مما تسبب في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب حرق الوقود الإضافي.

ومن الناحية الاقتصادية، أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الشحن وتكاليف التأمين على الشحن البحري، مما ساهم في التضخم وأثر سلباً على اقتصادات الشحن الإقليمية والدولية .

من أجل التصدي لهذه التحديات، يجب على واضعي السياسات توخي اليقظة والاستمرار في تقييم ما يترتب على هذه التحديات من آثار. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على أطر قوية للسياسات النقدية وسياسات المالية العامة للتخفيف من مواطن الضعف الاقتصادي في مواجهة ما يُستجد من صدمات. وتبعا لشدة آثار هذه الأزمة ومدى توفر الحيز المتاح في المالية العامة، يمكن للحكومات النظر في اتخاذ تدابير مضادة، ومنها الإجراءات التدخلية المضادة للتقلبات الدورية.

وفي خضم هذه الأزمة، توجد فرص لتحقيق النمو. وعلى الرغم من مساهمة الاتجاه العالمي نحو التوريد من البلدان الأصلية، ومن البلدان المجاورة، ومن البلدان الصديقة في زيادة تكاليف التجارة، فإنه يتيح فرصاً للبلدان القريبة جغرافياً من التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي. فبلدان شمال أفريقيا، على سبيل المثال، التي يمكنها توفير مناخ استثماري جذاب وأطر سليمة للسياسات العامة، قد تكون في وضع جيد يسمح لها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من هاتين المنطقتين. ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تعزيز الاستثمار المحلي وتوفير فرص العمل، وزيادة مستوى الدخل، وتسهيل نقل التكنولوجيا، كما يمكن لهذه العوامل مجتمعةً أن تساهم في نمو الاقتصادات المحلية وتحقيق قدرتها على الصمود.

وتُعد أزمة الشحن البحري في البحر الأحمر بمثابة تذكير صارخ بترابط التجارة العالمية وأهمية الحفاظ على أمان الطرق البحرية وفتحها أمام أنشطة الملاحة. ورهناً بتطور الأوضاع، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل يداً بيدٍ للإبحار عبر هذه المياه المضطربة . للتخفيف من تداعياتها الاقتصادية والبيئية.

ب. الفرق في حجم الصادرات في أثناء أزمة البحر الأحمر
(الفرق المطلق عن خط الأساس)

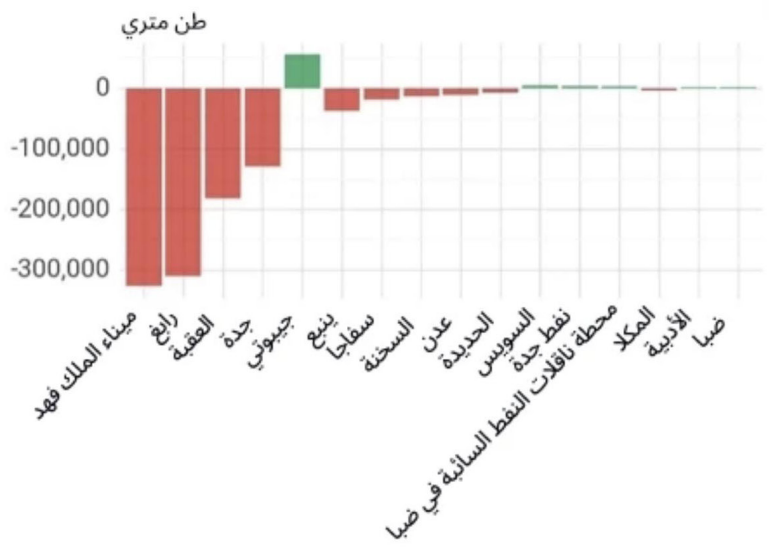

أ. الفرق في حجم الواردات في أثناء أزمة البحر الأحمر
(الفرق المطلق عن خط الأساس)

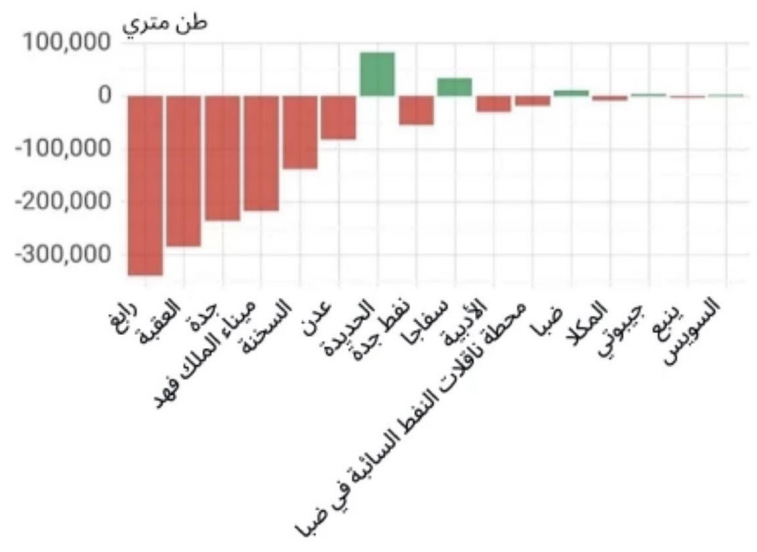

د. نسبة التغير في حجم الصادرات في أثناء أزمة البحر الأحمر عن خط الأساس

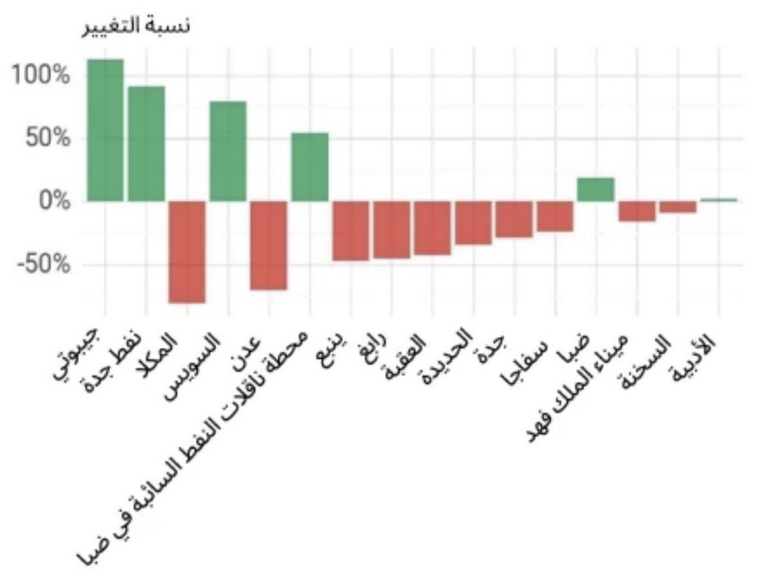

ج. نسبة التغير في حجم الواردات في أثناء أزمة البحر الأحمر عن خط الأساس

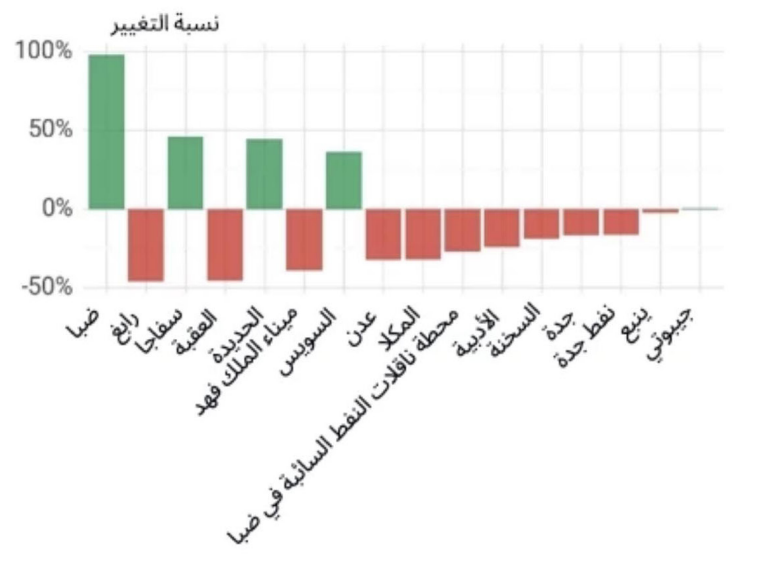

منصة Portwatch التابعة لصندوق النقد الدولي وتقديرات خبراء البنك الدولي

ترقب قرار أوبك + وأسعار النفط تتباين مؤقتا في نطاق 1%

تراجعت أسعار النفط في ختام تعاملات نهاية الأسبوع بنحو 1% بعد ارتفاع طفيف عززته بيانات التضخم الأميركية التي دعمت توقعات خفض الفائدة في سبتمبر المقبل، وكذلك في ظل ترقب السوق اجتماع أوبك+ المقبل الذي سيحدد توجه المجموعة حيال خفض الإمدادات.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو 30 سنتًا أو 0.37% إلى 81.56 دولار وقت كتابة الخبر، في حين هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 85 سنتًا أو 1.1% إلى 77.06 دولار.

كشفت بيانات نهاية مايو 2024 أن التضخم في أميركا أظهر استقرارًا في أبريل، ما عزز توقعات المتعاملين أن يتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو خفض طال انتظاره لمعدلات الفائدة في سبتمبر.

ويتجه الخامان القياسيان نحو أسوأ انخفاض شهري لهما منذ ديسمبر الأول بعد تراجعهما في الجلسة السابقة بفعل زيادة مفاجئة في مخزونات الوقود الأميركية. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات البنزين ارتفعت بنحو مليوني برميل مقابل توقعات بانخفاض قدره 400 ألف برميل، نتيجة ارتفاع الطلب قبل عطلة نهاية الأسبوع الماضي الطويلة.

وتعرضت سوق النفط لضغوط في الأسابيع القليلة الماضية بسبب احتمال بقاء تكاليف الاقتراض مرتفعة مدة أطول في الولايات المتحدة ما قد يؤدي إلى الإضرار باستهلاك النفط الخام.

اجتماع أوبك +

تنتظر الأسواق ببالغ الترقب اجتماع تحالف أوبك+ المقرر عقده اليوم، إذ يعمل التحالف على صياغة اتفاق من شأنه أن يسمح بتمديد بعض التخفيضات الحادة في إنتاج النفط حتى عام 2025، حسبما نقلت وكالة رويترز عن ثلاثة مصادر مطلعة على مناقشات أوبك+.

وقال مصدران في تحالف أوبك+ لوكالة رويترز إن التحالف يعتزم عقد اجتماعه في الثاني من يونيو حضوريًا في الرياض.

ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان جميع الوزراء سيحضرون الاجتماع الذي كان من المقرر سابقًا أن يكون عبر الإنترنت.

التضخم الأميركي لا يزال بعيداً عن هدف الفيدرالي البالغ 2%

حافظ مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لقياس التضخم على ثباته في أبريل/نيسان الماضي عند 2.8 % على أساس سنوي، مرتفعاً 0.2 % على أساس شهري ليأتي متوافقًا مع توقعات السوق.

وما زال المؤشر أعلى قليلًا من هدف الفيدرالي البالغ 2 %، ما يعزز توقعات بدء مسار خفض الفائدة في سبتمبر/أيلول بدلًا من الشهر المقبل.

بلغت نسبة التضخم الرئيسي 2.7 % الشهر الماضي، وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الصادر عن وزارة التجارة اليوم الجمعة، والذي يقيس مقدار إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات إجمالياً مقارنة بـ أبريل/نيسان 2023.

وهذا مطابق لتضخم نفقات الاستهلاك الشخصي الذي بلغ 2.7 % في مارس/آذار، وهو معدل توقعات الاقتصاديين نفسه لهذا الشهر.

من جانبها أعلنت وزارة التجارة أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي ارتفع بنسبة 0.3 % الشهر الماضي، وهو ما يتوافق مع البيانات غير المعدلة في مارس/آذار.

أما في شأن التضخم الأساسي، وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، لأنه يستبعد المؤشرات الفرعية للأغذية والطاقة الأكثر تقلبًا، فقد ارتفع إلى 2.8 % في أبريل/نيسان.

كان رد فعل متداولي الأسهم والسندات إيجابيًا على البيانات فقد ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز مع بدء التداولات وكان مستقرًا عند نشر هذا التقرير.

وانخفضت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات بمقدار ثلاث نقاط أساس إلى 4.53 %.

وتظهر إحصاءات الإنفاق الشخصي أن الأميركيين رفعوا إنفاقهم على السلع والخدمات بنسبة 36 % الشهر الماضي مقارنة بشهر أبريل/نيسان 2019 مقابل زيادة قدرها 32 % في الدخل الشخصي.

لا يزال التضخم الأساسي أعلى بكثير من هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، وتعد هذه الأرقام إشارة سيئة للمستثمرين والشركات التي تأمل في انخفاض الفائدة.

أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة القياسي في نطاق 5.25 % - 5.50 % خلال الأشهر العشرة الماضية، لكنه تعرض لصدمة ثلاثة أشهر من بيانات التضخم وقراءات سوق العمل الأقوى من المتوقع في الربع الأول بعد قراءات أكثر تشجيعاً في الربع الأخير من العام الماضي.

ورفع الفيدرالي تكاليف الاقتراض بمقدار 525 نقطة أساس منذ مارس/آذار 2022 في محاولة لتهدئة الطلب في أكبر اقتصاد في العالم.

توقعت الأسواق المالية في البداية أن يجري التخفيض الأول لمعدلات الفائدة في مارس/آذار، لكن جرى تأجيله بعد ذلك إلى يونيو/حزيران، والآن إلى سبتمبر/أيلول.

العالم بلغة الأرقام

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

الجمعة 23 ذو القعدة 1445 هـ • 31 مايو 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 62 | عدد الصفحات 13

تبارك

أسرة جريدة الاقتصادية

لسمو الشيخ صباح الخالد
الحمد المبارك الصباح

على الثقة الأميرية بتزكيته
وليا للعهد

ونسأل اللّه العلي القدير
أن يعينه على حمل الأمانة